

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية



وزارة المجاهدين وذوي الحقوق



بالتنسيق مع وزارة الدفاع الوطني ووزارة الشؤون الخارجية  
والجالية الوطنية بالخارج  
وبمناسبة الاحتفال بسنوية ستينية عيد الاستقلال

تنظم الملتقى الدولي حول الألغام  
الموسوم بـ:

من أجل افريقيا آمنة  
الجزائر تجربة رائدة في مكافحة الألغام



من أجل افريقيا آمنة  
الجزائر تجربة رائدة في مكافحة  
الألغام



يومي 30 و31 جوان 2023 بالمركز الدولي للمؤتمرات، «عبد اللطيف رحال».

إن افريقيا مدعوة أكثر من أي وقت مضى إلى تجميع طاقتها وتكثيف الحوار والتشاور والتنسيق والتعاون وتبادل الخبرات فيما بينها لتطهير حقول الموت، والوفاء بالتزاماتها الدولية في إطار المعاهدات والاتفاقيات الدولية من أجل افريقيا آمنة وبدون ألغام.

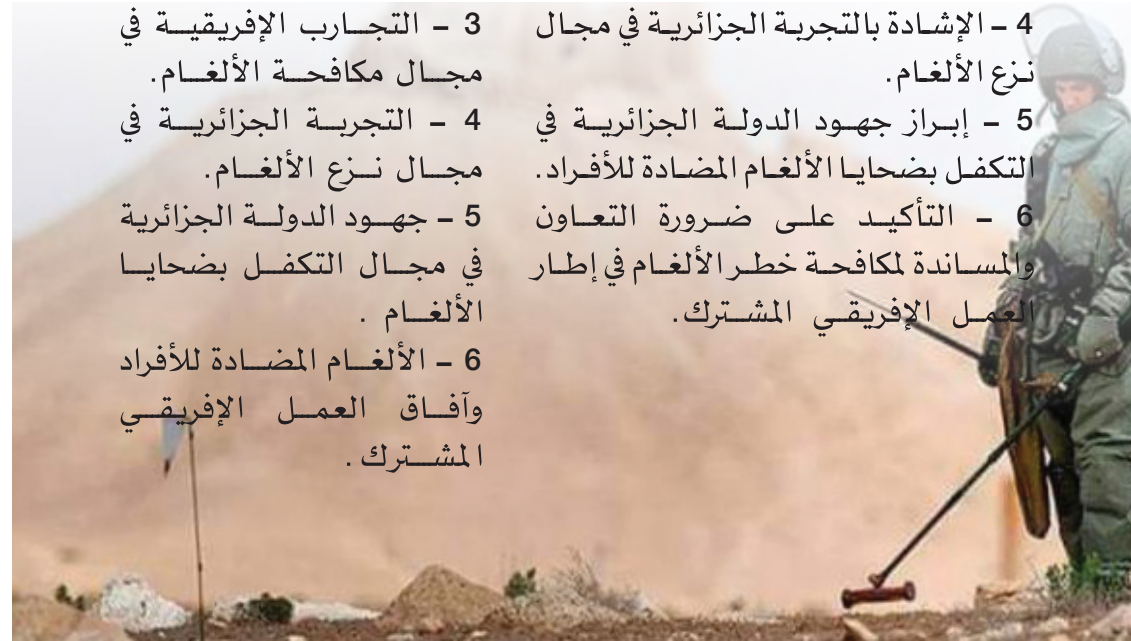
ضمن هذا السياق وباقتراح من اللجنة الوزارية المشتركة لمتابعة حظر استعمال الألغام المضادة للأفراد، فإن وزارة المجاهدين وذوي الحقوق وبالتنسيق مع وزارة الدفاع الوطني ووزارة الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج تنظم ملتقى دوليا بعنوان « من أجل افريقيا آمنة، الجزائر تجربة رائدة في مكافحة الألغام »، يومي 6 و7 جوان 2023 بالمركز الدولي للمؤتمرات، «عبد اللطيف رحال».

### المحاور:

- 1 - الحقبة الاستعمارية وحقول الألغام المضادة للأفراد.
- 2 - الألغام المضادة للأفراد في منظور القانون الدولي وحقوق الإنسان.
- 3 - التجارب الإفريقية في مجال مكافحة الألغام.
- 4 - التجربة الجزائرية في مجال نزع الألغام.
- 5 - جهود الدولة الجزائرية في مجال التكفل بضحايا الألغام المضادة للأفراد.
- 6 - الألغام المضادة للأفراد وآفاق العمل الإفريقي المشترك.

### الأهداف :

- 1 - إبراز ثقل المآسي والأضرار الناجمة عن حقول الألغام في الفترة الاستعمارية.
- 2 - تشریح الجرائم المتعلقة بالألغام في منظور القانون الدولي وحقوق الإنسان
- 3 - عرض نماذج لجهود وتجارب الدول الإفريقية في مكافحة الألغام.
- 4 - الإشادة بالتجربة الجزائرية في مجال نزع الألغام.
- 5 - إبراز جهود الدولة الجزائرية في التكفل بضحايا الألغام المضادة للأفراد.
- 6 - التأكيد على ضرورة التعاون والمساندة لمكافحة خطر الألغام في إطار العمل الإفريقي المشترك.



## الديباجة:

شكلت الفترة الاستعمارية التي خضعت لها بلدان افريقيا مرتعًا لمختلف التجارب التي تجاوزت حدود القوانين والأعراف، ومظهرًا مفرعًا لتركة مُثقلة بالمآسي والأضرار، ووجَّهًا قاتما للحروب المدمرة، وحقول الألغام المضادة للأفراد فيها الصورة الأكثرُعبًا عن هذه الحقبة المظلمة، والتي حوّلت افريقيا من فضاء حضاري إلى مجال للموت.

إنّ حقول الألغام المضادة للأفراد التي عرفت انتشارا رهيبا في إطار الحروب والصراعات بين الدول، مثلت ولا زالت تمثل إحدى أبرز المعضلات التي حصدت الملايين من أرواح الأبرياء ولا زالت تقتل وتحرق وتبتر الأطراف وأعضاء أخرى من الجسم بطرق مروعة، كما تتسبب بعاهات دائمة، بما في ذلك الإعاقات البصريّة والسمعيّة. وتدمّر سبل العيش، وتعيق الوصول إلى المياه، وتمنع إيصال المساعدة الإنسانية، وتنعكس على الممارسات الثقافيّة، وتقوّض حتى الانتعاش الاقتصاديّ الوطني، وتنتهك حقوق الناس الأساسيّة في الحياة والحرية والأمن. كما تنتهك الحقوق الاجتماعيّة والاقتصاديّة والثقافيّة لسنوات طويلة، ولربّما لعقود طويلة، وتحديًا حقيقيا في الماضي والحاضر بات يهدد الأمن الصحي والبيئي والوجودي، ويُفاقم من أعباء الدول التقنية والمالية.

لقد كانت افريقيا ولا زالت القارة الأكثر تضررًا من مخلفات الفترة الاستعمارية والحروب المدمرة وتبعاتها، ولعلّ انتشار حقول الموت في معظم أرجائها لأكبر شاهد على المعاناة وعلى الأخطار التي تهدد حاضرها ومستقبلها، في وقت تسعى الكثير من بلدانها لتطهير أراضيها ومناطقها الملغمة، رغم مشقّة وخطورة العملية وارتفاع تكلفتها.

إنّ اتفاقية أوتاوا المتضمنة حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، لم تمثل اتفاقية خاصة بنزع السلاح المصادق عليها فحسب، ولكنها اتفاقية ولّدت قناعة مترسّخة بأنّ استخدام الألغام المضادة للأفراد لا يمكن تبريره ولا يجدر أبدًا زرعها في ظلّ أيّ ظروف. فقد غيرت الاتفاقية بكلّ بساطة المواقف الدوليّة والقانون الدوليّ وبرهنت بشكل حاسم كيف يمكن أن تولّد اتفاقية دوليّة المزيد من الاحترام والحماية للحقوق الأساسيّة.

إنّ مساعي مكافحة الألغام المضادة للأفراد لا يزال طويلا فبعض المكاسب التي تحققت خلال العقدَيْن الماضيين أمست في دائرة الخطر اليوم، بسبب أنّ حفنةً من الدول لا تزال تستعمل الألغام المضادة للأفراد وأنّ دولًا أخرى رفضت عدم تصنيعها في المستقبل، وأنّ عددًا من الدول لم يصادق بعد على الاتفاقية ويحتفظ بمخزون هائل من هذه الأسلحة المدمرة، فلامبرر لأيّ دولة - سواء أكانت طرفًا في اتفاقية حظر الألغام أم لا - لتستخدم هذه الأسلحة. فهي بطبيعتها عشوائيّة وغير متناسبة. وينتهك استخدامها القانون الدوليّ لحقوق الإنسان والقانون الإنسانيّ الدوليّ.

لقد أبدت الجزائر التزاما كبيرا حيال تطبيق اتفاقية أوتاوا حول منع الألغام المضادة للأفراد من خلال التوقيع على الوثيقة في ديسمبر 1997 والمصادقة عليها سنة 2001، حيث قامت بتطهير ترابها من الألغام المضادة للأفراد وتجسيد الأهداف الإنسانية المتضمنة في الاتفاقية. كما تمكنت من تحقيق هذا الهدف بفضل الالتزام الكبير للسلطات على أعلى مستوى في الدولة وتجنيد موارد وطنية هامة.

إنّ الإنجازات التي حققتها الجزائر في هذا المجال تساهم بشكل كبير في تعزيز الاتفاقية كما أنها تعد بمثابة «تحفيز» لتحقيق الأهداف التي حددتها الدول الأطراف منذ 20 سنة والتمثلة في القضاء على هذا السلاح القاتل لقد عملت الدولة الجزائرية على الرعاية الصحيّة وإعادة التأهيل والعمل والحماية الاجتماعيّة والتعليم، واحترام المبادئ الرئيسيّة للدمج والمشاركة. من خلال سياسة وطنية واعية، تضمنت إصدار النصوص القانونية والتنظيمية الخاصة بحماية وترقية وتعويض الضحايا، وكذا ذوي حقوقهم، وإقرار الحق في المنحة والاستفادة من التامين الاجتماعي، والحق في التزود بأجهزة العطب واللوازم الملائمة للعاهة المتولدة من الإصابة بالألغام، بصفة مجانية، والتكفل الأمثل بضحايا الألغام والمدنيين عبر ترقية الخدمات النوعية وتفعيل دور المساعدين الاجتماعيين للمرافقة الدائمة، وتقديم الخدمة الجوارية.

وإذ تعرض الجزائر مقاربتها في هذا الشأن، إنّما تُقدّم تشخيصًا لطبيعة المشكلة بجميع أبعادها، وما تقتضيه في مجال التعاون والمساندة والرعاية والتكوين وإعداد البرامج المستقبلية الكفيلة بمنع الضرر مستقبلا في إطار العمل الإفريقي المشترك.

